أكدت أن دمج جماعات «الهيكل» داخل شرطة الاحتلال في المسجد الأقصى يمثل تصعيداً خطيراً

محافظة القدس تحذر من مشروع استيطاني ضخم لمعالجة النفايات على أراضي قرية قلنديا

القدس المحتلة- الحياة الجديدة-قالت محافظة القدس، إن إعلان شرطة الاحتلال عن حملة لاستقطاب «متطوعين» جدد إلى ما يُسمى «وحدة جبل الهيكل» يشكل تطوراً خطيراً يكشف بصورة علنية عن نية الاحتلال المضي نحو مرحلة أكثر تقدماً في مشروع تهويد المسجد الأقصى المبارك، عبر دمج جماعات «الهيكل» المزعوم المتطرفة وأتباع تيار الصهيونية الدينية داخل الجهة التي يستخدمها الاحتلال لفرض سيطرته الميدانية على المسجد الأقصى المبارك.

وأوضحت المحافظة في بيان أمس الخميس، أن خطورة الإعلان لا تكمن في تجنيد عناصر متطرفة داخل وحدة قائمة فحسب، بل في كونه يكشف عن انتقال الاحتلال إلى مرحلة جديدة من الشراكة المباشرة بين مؤسساته التنفيذية وجماعات «الهيكل» المتطرفة، في إطار مساع متواصلة لفرض وقائع جديدة داخل المسجد الأقصى وتقويض الوضع التاريخي والقانوني القائم فيه.

وبحسب الإعلان الذي نشرته شرطة الاحتلال، ظهر عددا من أبرز حاخامات تيار الصهيونية الدينية الداعمين لاقتحامات المسجد الأقصى، من بينهم «شموئيلإلياهو»، و«شلومو أفينير»، و«إلياكيمليفانون»، إلى جانب «قائد الوحدة «غاي تال» ونائبه «دانيال لارخ»، وكلاهما محسوبان على التيار ذاته، وترى محافظة القدس أن هذا الظهور المشترك لا يعكس مجرد تأييد متبادل بين شرطة الاحتلال وجماعات «الهيكل» المتطرفة، بل يكشف عن مستوى متقدم من الاندماج والتنسيق بينهما، ويؤكد وجود تكامل واضح في الأدوار ووحدة في الأهداف ضمن مشروع واحد يستهدف تعزيز السيطرة الإسرائيلية المفروضة على المسجد الأقصى، وتقويض الوضع التاريخي والقانوني القائم فيه، وتسريع خطوات تهويده وفرض وقائع جديدة تخدم أجندات جماعات «الهيكل» المتطرفة.

وشددت محافظة القدس على أن جوهر القضية لا يتعلق بإعلان التجنيد بحد ذاته، بل بما يكشفه من سعي الاحتلال إلى نقل مركز القرار الفعلي داخل المسجد الأقصى من دائرة الأوقاف الإسلامية، صاحبة الولاية القانونية والتاريخية عليه، إلى شرطة الاحتلال وأجهزته المختلفة.

فوفق الوضع التاريخي والقانوني القائم، تعد إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية الجهة الوحيدة صاحبة الاختصاص في إدارة شؤون المسجد الأقصى والإشراف عليه، غير أن سلطات الاحتلال تعمل بصورة منهجية على تقويض هذا الدور وفرض نفسها كجهة متحكمة بالدخول إلى المسجد والعاملين فيه ومختلف تفاصيل الواقع الميداني المرتبط به، تمهيداً لتكريس سيطرة إسرائيلية أوسع عليه.

وفي هذا السياق، أشارت المحافظة إلى أن الأشهر الأخيرة شهدت تصعيداً متدرجاً استهدف تقويض دور دائرة الأوقاف الإسلامية وسحب صلاحياتها بصورة قسرية، من خلال تعطيل أعمالها الإدارية والفنية والخدمية، وفرض قيود متزايدة على موظفيها وحراسها، وصولاً إلى منعها من تنفيذ العديد من المهام الأساسية المرتبطة بإدارة المسجد الأقصى.

وترى محافظة القدس أن مجمل هذه الإجراءات يؤكد أن الاحتلال يعمل بصورة منهجية على فرض مرجعية احتلالية تتحكم بالواقع الميداني في المسجد الأقصى على حساب المرجعية القانونية والتاريخية المتمثلة بدائرة الأوقاف الإسلامية، في انتهاك صارخ للوضع التاريخي والقانوني القائم، ومحاولة متواصلة لإعادة تشكيل العلاقة القانونية والإدارية القائمة في المسجد بما يخدم مشاريع التهويد والسيطرة الإسرائيلية.

ولفتت المحافظة إلى أن حملة التجنيد الجديدة لوحدة «جبل الهيكل» تمثل حلقة إضافية في مشروع إعادة هندسة الواقع المفروض على المسجد الأقصى، عبر إدخال عناصر مؤدلجة تتبنى بصورة صريحة أفكار جماعات «الهيكل» إلى مواقع التأثير والقرار الميداني، الأمر الذي ينذر بمزيد من التضييق على المصلين، وتصعيد الاقتحامات، وتوسيع نطاق الطقوس التوراتية داخل المسجد، وصولاً إلى فرض وقائع جديدة تهدد هوية المسجد الأقصى ووضعه التاريخي والقانوني.

وجددت محافظة القدس، التأكيد على أن المسجد الأقصى المبارك، بكامل مساحته البالغة 144 دونماً، هو مكان عبادة خالص للمسلمين وحدهم، وأن إدارة أوقاف القدس وشؤون المسجد الأقصى المبارك التابعة لوزارة الأوقاف والشؤون والمقدسات الإسلامية الأردنية هي الجهة القانونية صاحبة الاختصاص الحصري بإدارة جميع شؤون المسجد الأقصى المبارك والإشراف عليه.

وحذرت المحافظة، من أن الصمت الدولي إزاء هذه السياسات شجع سلطات الاحتلال على الانتقال من مرحلة حماية جماعات «الهيكل» المتطرفة وتوفير الغطاء لها إلى مرحلة دمجها داخل المؤسسات المنفذة لسياساته في المسجد الأقصى، بما يجعل هذه المؤسسات شريكاً مباشراً في مشروع التهويد الجاري. ودعت المجتمع الدولي والأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية العاملة في فلسطين إلى التحرك العاجل لوقف هذه الانتهاكات، وضمان احترام الوضع التاريخي والقانوني القائم في المسجد الأقصى المبارك، والتصدي لمحاولات فرض السيادة الإسرائيلية عليه بالقوة.

كما حذّرت محافظة القدس، من قرار سلطات الاحتلال الشروع رسميا في إجراءات التخطيط لإقامة مشروع استيطاني ضخم لمعالجة النفايات على أراضي قرية قلنديا شمال غرب القدس المحتلة، في خطوة تمثل تصعيدًا خطيرًا في سياسات الضم والاستيلاء على الأراضي الفلسطينية، وتهدد الوجود السكاني والزراعي في المنطقة.

وأوضحت المحافظة في بيان أن المخططات المنشورة تتضمن إقامة مشروع واسع لمعالجة النفايات على أراضي قرية قلنديا، يرافقه تغيير في مسار جدار الضم والتوسع العنصري القائم عبر إزاحته باتجاه عمق أراضي القرية. وبحسب المخطط، فإن المشروع بمختلف مكوناته سيؤدي إلى الاستيلاء على نحو 278 دونمًا من أراضي المواطنين، وهو ما يتجاوز بكثير المساحات التي جرى الحديث عنها في المخططات السابقة، ويكشف عن اتساع نطاق المشروع الاستيطاني وأهدافه.

وبيّنت المحافظة أن المنطقة المستهدفة تضم قرابة 40 منزلًا مأهولًا بالسكان، إلى جانب عشرات الدونمات من الأراضي الزراعية الخصبة المزروعة بأشجار الزيتون والحبوب والخضراوات، ما يجعل المشروع تهديدًا مباشرًا لمصادر رزق المواطنين واستقرارهم الاجتماعي وحقهم في البقاء على أرضهم.

وبحسب المخطط، ستُقام منشأة لمعالجة النفايات وتحويلها إلى طاقة كهربائية تُضخ في شبكة الكهرباء الإسرائيلية، حيث ستستقبل كميات كبيرة من النفايات المختلفة، بما فيها البلاستيك والمخلفات الورقية ومواد أخرى قابلة للاشتعال، ضمن خطة إسرائيلية أوسع لتوسيع البنية التحتية الخاصة بمعالجة النفايات على حساب الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وأكدت المحافظة أن جذور المشروع تعود إلى حزيران 2024، حين كلّفت حكومة الاحتلال شركة «عيدن» التابعة لبلدية الاحتلال في القدس بتحديد موقع لإقامة المنشأة، حيث اقترحت الشركة قطعة أرض تبلغ مساحتها 130 دونمًا في قلنديا، تضم سبعة مبانٍ سكنية على الأقل وأراضي زراعية، تمهيدًا لإنشاء منشأة معالجة النفايات واستعادة الطاقة.

وأضافت المحافظة: أن وزير مالية الاحتلال بتسلئيلسموتريتش وقّع في نيسان 2025 إخطارًا بموجب المادة 19 من «أمر الأراضي»، لتفعيل مصادرتين قديمتين تعودان إلى عامي 1970 و1982 بهدف تجهيز الأرض للمشروع الجديد، وتشمل المصادرة الأولى، الصادرة بتاريخ 30 آب 1970، نحو 1200 دونم خُصصت للمنطقة الصناعية في «عطروت»، منها 390 دونمًا تعود ملكيتها لأهالي قلنديا، فيما شملت المصادرة الثانية، الصادرة في الأول من حزيران 1982، مساحة 137 دونمًا خُصصت لما يسمى «منشأة أمنية».

وشددت محافظة القدس على أن المشروع لا يمكن النظر إليه باعتباره مشروعًا بيئيًا كما تدّعي سلطات الاحتلال، بل يشكل جزءًا من منظومة استيطانية متكاملة تهدف إلى إعادة تشكيل الجغرافيا والديمغرافيا الفلسطينية في القدس المحتلة ومحيطها، من خلال مصادرة الأراضي، وتوسيع السيطرة الإسرائيلية عليها، وفرض وقائع جديدة تُفضي إلى التضييق على السكان الفلسطينيين وتهجيرهم قسرًا. وأشارت المحافظة إلى أن خطورة المشروع لا تقتصر على مصادرة الأراضي وتهديد المنازل، بل تمتد إلى أبعاد بيئية وصحية خطيرة، نظرًا لوقوع الموقع المستهدف بمحاذاة مباشرة للتجمعات السكنية الفلسطينية المكتظة في قرية قلنديا ومحيطها. محذرة من أن إقامة منشأة لمعالجة النفايات في هذه المنطقة ستؤدي إلى زيادة الانبعاثات الملوثة والروائح والملوثات الدقيقة، وما يرافقها من آثار سلبية على جودة الهواء والتربة والمياه الجوفية والصحة العامة. وأكدت أن التجارب العالمية المرتبطة بمنشآت معالجة النفايات القريبة من المناطق السكنية تشير إلى مخاطر متزايدة على صحة السكان، بما في ذلك ارتفاع معدلات الإصابة بأمراض الجهاز التنفسي والقلب والأوعية الدموية وبعض أنواع السرطان، خاصة بين الأطفال وكبار السن، فضلًا عن الأضرار التي قد تلحق بالإنتاج الزراعي والأمن الغذائي المحلي نتيجة استهداف الأراضي الزراعية المنتجة. واعتبرت المحافظة أن المشروع يمثل نموذجًا واضحًا لما يُعرف بـ«العنصرية البيئية»، حيث يجري تحميل التجمعات الفلسطينية الأعباء والمخاطر البيئية الناجمة عن مشاريع تخدم المستعمرات الإسرائيلية والبنية التحتية التابعة لها، في انتهاك لمبادئ العدالة البيئية والحق في بيئة آمنة وسليمة.

وأكدت محافظة القدس أن المشروع يشكل انتهاكًا صارخًا لأحكام القانون الدولي الإنساني، وعلى وجه الخصوص اتفاقية جنيف الرابعة، التي تحظر على قوة الاحتلال مصادرة الممتلكات الخاصة أو استغلال الأراضي المحتلة لخدمة مصالحها الخاصة، كما يتعارض مع مبادئ حقوق الإنسان والقانون الدولي البيئي.

ودعت المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمؤسسات الحقوقية والبيئية الدولية إلى التحرك العاجل لوقف المشروع ومحاسبة سلطات الاحتلال على سياساتها التي تستهدف الأرض والإنسان والبيئة الفلسطينية في القدس المحتلة.

6/4 د

دولـة فلسطيـن
ديوان قاضي القضاة – محكمة العيزرية الشرعية

مذكرة تبليغ قرار استئنافي في الدعوى أساس 2025/74

الى المدعى عليه سليم عبد الناصر الحلبية من سكان الولايات المتحدة الأمريكية
أبلغك بأن القرار الصادر عن هذه المحكمة بتاريخ 25/3/2026م، في الدعوى أساس 74/2025 وموضوعها اثبات طلاق، قد عاد مردوداً من قبل محكمة الاستئناف | الشرعية بقرارها رقم 175/2026، بتاريخ 19/5/2026م ، حكماً قابلاً للطعن أمام المحكمة العليا الشرعية ، وعليه فقد جرى تبليغك ذلك حسب الأصول

قاضي محكمة العيزرية الشرعية/ علي محمود البواية

6/4 د

دولة فلسطين
وزارة المالية والتخطيط – مديرية اللوازم العامة

STATE OF PALESTINE
MINISTRY OF FINANCE
(GENERAL SUPPLY DEPARTMNET (GSD
FOR THE BENEFIT OF
THE PALESTINIAN WATER AUTHORITY

Country: State of Palestine
Name of Project: Water Security Development- Gaza Central Desalination Program: Associated Works Project Phase I (AWP-Phase 1)
Project ID No.: P168739
Assignment Title: Functional Review of Key Water Sector Institutions
Grant No.: TF- B2334
Reference No.: PWA/GCDP/CS23/CQS
Invitation No.: PWA-GSD/WB/2026/40

The Palestinian Liberation Organization (PLO) for the benefit of the Palestinian Authority has received financing from the World Bank toward the cost of the Water Security Development - Gaza Central Desalination Program: Associated Works Project Phase I (AWP-Phase 1) and intends to apply part of the proceeds for consulting services.

The consulting services ("the Services") include **Functional Review of Key Water Sector Institutions.** The required services are available in the detailed Terms of Reference (TOR) for the assignment that can be found at the following website: www.pwa.ps/ar/Bid

The estimated level of effort for the key staff is **11.5 person-months**. The assignment is expected to commence in July 2026, with an implementation period of approximate **four (4) months.**

The Directorate of General Supplies now invites eligible consulting firms ("Consultants") to express their interest in providing the Services. Interested Consultants must submit information demonstrating that they possess the required qualifications and relevant experience to perform the Services.

The shortlisting criteria are:
1. **General experience (Weight: 20%):** At least 10 years of proven experience in institutional development, public sector reform, utility governance, or advisory services of similar complexity.
2. **Specific experience (Weight: 80%):** Demonstrated experience in carrying out functional reviews, organizational assessments, institutional restructuring, public utility reform, or comparable assignments involving multiple institutions and stakeholders.
   Relevant experience in the water sector, public utilities, infrastructure governance, regulation, service delivery reform, or closely related sectors.
   Experience in developing or fragile contexts, preferably in the Middle East or contexts with significant institutional and access constraints.
   Demonstrated ability to mobilize and manage a multidisciplinary team and to provide strong internal quality assurance and backstopping.

The minimum qualifying score for the above criteria is **75%.**

Submission Guidelines:
- Firms may submit a maximum of ten (10) similar consultancy assignments as references
- The Expression of Interest (EOI) document shall not exceed 80 pages.
- The completion certificates for the similar assignment must be submitted

Note: Key Experts proposed in the ToR will not be evaluated at the shortlisting stage.

The attention of interested Consultants is drawn to Section III, paragraphs,3.14, 3.16, and 3.17 of the World Bank's "Procurement Regulations for IPF Borrowers" July 2016 Revised November 2017, August 2018, November 2020, September 2023 and Feb.2025 ("Procurement Regulations"), setting forth the World Bank's policy on conflict of interest.

Consultants may associate with other firms to enhance their qualifications, but should indicate clearly whether the association is in the form of a joint venture and/or a sub-consultancy. In the case of a joint venture, all the partners in the joint venture shall be jointly and severally liable for the entire contract if selected.

A Consultant will be selected in accordance with the **Consultants Qualifications Based-Selection (CQS)** method set out in the World Bank's Procurement Regulations.

Interested eligible consultants may obtain expression of interest documents from GSD website(http://www.gs.pmof.sp) or Government Procurement Portal (www.shiraa.gov.ps), and they obtain further information from the Directorate of General Supplies (GSD) at the Ministry of Finance email address: (gsd@pmof.ps) or at the address below during office hours from 9:00 am to 02:00 pm.

Expressions of interest must be delivered in a written form to the submission address below in person, by mail, or by email, on or before **22/6/2026 no later than 10:00am (Local Palestine Time),** the expressions of interest will be opened at the same deadline for submission in the meeting hall at the address below in the presence of the companies' representatives and anyone who chooses to attend.
The address is:
Ministry Of Finance
Directorate of General Supplies
Ramallah City
West bank -Palestine
Al Masyon – Ministries complex -Al Quds Building, Ministry of Finance
General Supplies Department, 6th flour
Tel: + 970 2 2987112/3-Mobile: + 970 59111455-Fax: + 970 2 298 7056
Email : gsd@pmof.ps
cc : brahma@pmof.ps, raed_sf@yahoo.com
Website : http://www.gs.pmof.ps/index.php.

Head of Central Bids Committee

فقد هوية
الخليل - اعلن انا عبد الله برهان خالد ابو غليون الحسيني عن فقد بطاقتي الشخصية التي تحمل الرقم 429283450 الرجاء ممن يجدها تسليمها لأقرب مركز شرطة وله الشكر سلفا.

6/4 د

HEBRON ELECTRIC
Tel.:02-2292819 ,Fax:02-2292821
Website: www.hepco-pal.com
كهرباء الخليل
تلفون: 2292819-02 ، فاكس: 2292821-02
موقع الكتروني: www.hepco-pal.com

إعلان طرح مناقصة

تعلن كهرباء الخليل عن طرح المناقصة التالية:
رقم المناقصة: 2026/05.
الموضوع: حفريات وتمديد كوابل كهرباء – توريد مواد – استئجار آليات –سلاسل ومرابيع.
ثمن نسخة العطاء: (500) شيكل غير مستردة.
فعلى المعنيين التوجه إلى مقر كهرباء الخليل - شارع الملك فيصل لشراء وثائق العطاء ابتداء من يوم الخميس 2026/06/04 خلال ساعات الدوام الرسمي.
تسلم العروض في موعد أقصاه الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الخميس 2026/06/25 إلى دائرة اللوازم في كهرباء الخليل ولا ينظر في أي عطاء بعد هذا الموعد، وسيتم فتح العروض بحضور ممثلي المناقصين الذين يرغبون في ذلك يوم الخميس الساعة 12:00 ظهراً بتاريخ 2026/06/25.
* يجب أن يكون المشارك «مسجلاً رسمياً» في دوائر الضريبة و اتحاد المقاولين الفلسطينيين واحضار شهادة خصم مصدر ساري المفعول.
* يجب على المشارك تقديم كفالة تأمين ابتدائي بقيمة)145,000(شيكل تقسم بحسب شروط الوثيقة والرزم على شكل كفالة بنكية سارية المفعول لمدة لا تقل عن (120) يوم أو شيك بنكي مصدق ولا تقبل الشيكات الشخصية أو المبالغ النقدية.
* كهرباء الخليل غير مقيدة بأقل الأسعار ولها الحق برفض أي عطاء دون إبداء الأسباب.
* لكهرباء الخليل الحق في تأجيل المناقصة أو الغاؤها.
* أجور الإعلان على من ترسو عليه المناقصة.
* لكهرباء الخليل الحق في تجزئة المناقصة.
الأسعار المُقدمة بعملة الشيكل فقط، وشاملة لكافة الضرائب والرسوم.
للمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على:
هاتف رقم: 2292820-02 أو فاكس: 2292821-02
م.يوسف زهير الجعبري/ رئيس مجلس إدارة كهرباء الخليل

6/4 د

HEBRON ELECTRIC
Tel.:02-2292819 ,Fax:02-2292821
Website: www.hepco-pal.com
كهرباء الخليل
تلفون: 2292819-02 ، فاكس: 2292821-02
موقع الكتروني: www.hepco-pal.com

إعلان طرح مناقصة

تعلن كهرباء الخليل عن طرح المناقصة التالية:
رقم المناقصة: 2026/04.
الموضوع: مناقصة توريد مواد كهربائية مختلفة.
ثمن نسخة العطاء: (500) شيكل غير مستردة.
فعلى المعنيين التوجه إلى مقر كهرباء الخليل - شارع الملك فيصل لشراء وثائق العطاء ابتداء من يوم الخميس 2026/06/04 خلال ساعات الدوام الرسمي.
تسلم العروض في موعد أقصاه الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الخميس 2026/07/02 إلى دائرة اللوازم في كهرباء الخليل ولا ينظر في أي عطاء بعد هذا الموعد، وسيتم فتح العروض بحضور ممثلي المناقصين الذين يرغبون في ذلك يوم الخميس الساعة 12:00 ظهراً بتاريخ 2026/07/02.
* يجب أن يكون المشارك «مسجلاً رسمياً» في دوائر الضريبة واحضار شهادة خصم مصدر ساري المفعول.
* يجب على المشارك تقديم كفالة تأمين ابتدائي بقيمة 3٪ من قيمة العرض المقدم على شكل كفالة بنكية سارية المفعول لمدة لا تقل عن (120) يوم أو شيك بنكي مصدق ولا تقبل الشيكات الشخصية أو المبالغ النقدية.
* كهرباء الخليل غير مقيدة بأقل الأسعار ولها الحق برفض أي عطاء دون إبداء الأسباب.
* لكهرباء الخليل الحق في تأجيل المناقصة أو الغاؤها.
* لكهرباء الخليل الحق في تجزئة المناقصة.
* أجور الإعلان على من ترسو عليه المناقصة.
* يتقيد المناقص بتقديم عرض واحد فقط.
* يمنع الشطب والتعديل على وثائق العطاء.
الأسعار المُقدمة بعملة الشيكل، وشاملة لكافة الضرائب والرسوم.
للمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على:
هاتف رقم: 2292820-02 أو فاكس: 2292821-02
م.يوسف زهير الجعبري/ رئيس مجلس إدارة كهرباء الخليل

فقد هوية
الخليل - اعلن انا حياة ثلجي عبد الحكيم الزير الحسيني عن فقد بطاقتي الشخصية التي تحمل الرقم 909613556 الرجاء ممن يجدها تسليمها لأقرب مركز شرطة وله الشكر سلفا.

6/4 د

دولـة فلسطيـن
ديوان قاضي القضاة – محكمة رام الله والبيرة الشرعية

إعلان تبليغ حكم غيابي صادر عن محكمة رام الله والبيرة الشرعية في الدعوى أساس 2025/1705

إلى المدعى عليه : سمير رشاد عبد الرزاق الطور من طولكرم ومجهول محل الإقامة في بريطانيا وآخر محل إقامة له في البلاد في بيت المدعية الكائن في رام الله المصايف بالقرب من سلطة الطاقة أعلمك أنه وبتاريخ 29/3/2026م، وفي الدعوى أساس 1705/2025، وموضوعها "مهر مؤجل" ، المقامة عليك من قبل المدعية دعاء محمد أسعد شندي وكيلها الأستاذ سعد ادعيس) ، قد صدر القرار التالي : بناءً على الدعوى والطلب والبينة الخطية المبرزة، وتوفيقاً للإيجاب الشرعي ، وسنداً للمواد 1818 من المجلة، و 75 من قانون أصول المحاكمات الشرعية ، و 45 و 46 و 48 من قانون الأحوال الشخصية، فقد حكمت للمدعية (دعاء) المذكورة على مُطَلّقها بائناً المدعى عليه (سمير) المذكور بموجب إعلام الحكم رقم 528/171/1052، الصادر عن هذه المحكمة بتاريخ 26/12/2019م، في الدعوى أساس 918/2020، وموضوعها تفريق للغيبة والضرر"، بمهرها المؤجل والبالغ قدره خمسة آلاف "5000" دينار أردني، المسجل لها في وثيقة عقد زواجها منه رقم (11512) الصادرة عن محكمة نابلس الغربية الشرعية بتاريخ 21/8/2014م، وأمرت المدعى عليه بدفع ذلك للمدعية اعتباراً من تاريخه أدناه، وضمنته الرسوم والمصاريف القانونية ، حكماً غيابياً قابلاً للاعتراض والاستئناف أفهم علناً حسب الأصول، تحريراً في)10/10/1447هـ، وفق 29/3/2026م وعليه فقد جرى تبليغك ذلك حسب الأصول .
قاضي محكمة رام الله والبيرة الشرعية

6/4 د

دولـة فلسطيـن
المجلس الأعلى للقضاء الشرعي – محكمة الشيخ رضوان الشرعية

الموضوع مذكرة تبليغ حكم غيابي صادر عن محكمة الشيخ رضوان الشرعية

إلى المدعى عليه / شريف اديب اسماعيل حمادة من غزة وسكانها سابقاً وحالياً خارج البلاد ومجهول محل الاقامة في مصر الآن، لقد حكم عليك من قبل هذه المحكمة للمدعية /نهى مصباح محمد فلفل المشهورة حمادة من غزة وسكانها وكيلتها المحامية امتياز حسب الله في القضية أساس 112/2026 بتطليقها منك طلقة واحدة بائنة بينونة صغرى بعد الدخول وعليها العدة الشرعية وفرقت بينكما بهذه الطلقة الواحدة دفعاً للضرر الحاصل لها من غيابك عنها مدة أكثر من سنة بلا سبب شرعي ولا عذر مقبول وتضررها من ذلك وأن عليها العدة اعتباراً من تاريخ الحكم الواقع في 03/06/2026م ولها حق التزوج بمن تشاء من المسلمين الأكفاء بعد اكتساب هذا الحكم الدرجة القطعية وبعد انقضاء عدتها الشرعية منه حكماً موقوف النفاذ على تصديقه من محكمة الاستئناف الشرعية وتابعاً له، حكماً غيابياً بحقك قابلاً للاعتراض والاستئناف لذلك جرى تبليغك حسب الأصول.
وحرر في 17/ ذي الحجة /1447هـ وفق 03/06/2026م
قاضي الشيخ رضوان الشرعي

6/4 د

HEBRON ELECTRIC
Tel.:02-2292819 ,Fax:02-2292821
Website: www.hepco-pal.com
كهرباء الخليل
تلفون: 2292819-02 ، فاكس: 2292821-02
موقع الكتروني: www.hepco-pal.com

إعلان طرح مناقصة

تعلن كهرباء الخليل عن طرح المناقصة التالية:
رقم المناقصة: 2026/03.
الموضوع: توريد محولات توزيع
ثمن نسخة العطاء: (500) شيكل غير مستردة.
فعلى المعنيين التوجه إلى مقر كهرباء الخليل - شارع الملك فيصل لشراء وثائق العطاء ابتداء من يوم الخميس 2026/06/04 خلال ساعات الدوام الرسمي.
تسلم العروض في موعد أقصاه الساعة الثانية عشرة ظهراً من يوم الخميس 2026/07/02 إلى دائرة اللوازم في كهرباء الخليل ولا ينظر في أي عطاء بعد هذا الموعد.
* يجب أن يكون المشارك مسجلاً «رسمياً» في دوائر الضريبة واحضار شهادة خصم مصدر ساري المفعول.
* يجب على المشارك تقديم كفالة تأمين ابتدائي بقيمة (90,000) شيكل على شكل كفالة بنكية سارية المفعول لمدة لا تقل عن (120) يوم أو شيك بنكي مصدق ولا تقبل الشيكات الشخصية أو المبالغ النقدية.
* كهرباء الخليل غير مقيدة بأقل الأسعار ولها الحق برفض أي عطاء دون إبداء الأسباب.
* لكهرباء الخليل الحق في تأجيل المناقصة أو إلغاؤها.
* أجور الإعلان على من ترسو عليه المناقصة.
* لكهرباء الخليل الحق في تجزئة المناقصة.
الأسعار المقدمة بعملة الدولار الامريكي فقط، وشاملة لكافة الضرائب والرسوم.
للمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال على:
هاتف رقم: 2292820-02 أو فاكس: 2292821-02
م.يوسف زهير الجعبري/ رئيس مجلس إدارة كهرباء الخليل

فقد هوية
بيت حنينا - اعلن انا بيسان فايز حسين مليحات عن فقد بطاقتي الشخصية التي تحمل الرقم 427163282 الرجاء ممن يجدها تسليمها لأقرب مركز شرطة وله الشكر سلفا.

تنويه
سقط سهوا من الاعلان الصادر عن دائرة تنفيذ قلقيلية الذي يحمل الرقم 4491 / 2025 تنفيذ المنشور في جريدة الحياة الصادرة بتاريخ 2026/6/4 على الصفحة الرابعة سقط عنوان المحكوم عليه محمد نعيم خليليه ، العنوان طولكرم - دير الغصون - وسط البلد هاتف 0594884460 لذا اقتضى التنويه .

6/4 د

دولـة فلسطيـن
ديوان قاضي القضاة – محكمة رام الله والبيرة الشرعية

مذكرة تبليغ حضور جلسة تحكيم في الدعوى أساس 2025/1207

إلى المدعى عليه : محمد هاشم شعبان أبو الجديان من غزة جباليا ومجهول محل الإقامة في بلجيكا وليس له محل إقامة في فلسطين. أعلمك أنه في الدعوى أساس 1207/2025 ، وموضوعها تفريق للنزاع والشقاق" المقامة لدى هذه المحكمة من قبل زوجتك المدعية / شرين يوسف عبد الهادي أبو الجديان، قد تَقَرَّرَ الكتابة إليك الحضور جلسة التحكيم التي سيعقدها الحكمان جمال أبو سالم ومصطفى الخطيب المكلفان بالتحكيم بينك وبين زوجتك المدعية المذكورة ، وذلك يوم الثلاثاء 9/6/2026م الساعة التاسعة صباحاً، في مكتبة مسجد جمال عبد الناصر "البيرة" الكبير" في البيرة، فإذا لم تحضر في الوقت المعين سيجري بحقك المقتضى الشرعي ، وعليه فقد جرى تبليغك ذلك حسب الأصول ، تحريراً في 17/12/1447هـ 3/6/2026م..
قاضي محكمة رام الله والبيرة الشرعية

6/4 د

IsDB البنك الإسلامي للتنمية Islamic Development Bank
BADEA المصرف العربي للتنمية الإقتصادية في أفريقيا
West Bani Zaid Municipality بلدية بني زيد الغربية

الدعوة للمناقصة

اسم المناقصة: تأهيل وتعبيد طرق داخلية– بني زيد الغربية
رقم المناقصة: 009 -MOLG-IsDB-2026
1. تود بلدية بني زيد الغربية استخدام جزء من مخصصاتها وضمن برنامج مشاريع صيانة وتعبيد الطرق الداخلية لمحافظات الضفة الغربية (BADEA-115) الممول من المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا بإدارة البنك الإسلامي للتنمية بصفته مديرا لصندوق الاقصى لتسديد المبالغ المستحقة بموجب عقد تأهيل وتعبيد طرق داخلية– بني زيد الغربية، رقم: 009- MOLG-IsDB-2026.
2. تدعو بلدية بني زيد الغربية المناقصين ذوي الأهلية إلى تقديم عطاءات بالظرف المختوم لأعمال مشروع تأهيل وتعبيد طرق داخلية، حيث يتضمن المشروع أعمال حفريات، أعمال الردم في الأماكن التي تحتاج الى ذلك، أعمال طبقة البيسكورس وأعمال طبقة الأسفلت، اعمال اكتاف الطرق ، اعمال الجدران الاستنادية، اعمال اثاث الطرق والتي تشمل اعمال الدهان والاشارات وكل ما تم ذكره سينفذ حسب المخططات والمواصفات الفنية وتعليمات المهندس المشرف.
3. ستتم المناقصة العامة من خلال طلب عطاءات تنافسية محلية وفقا لأحكام قانون الشراء العام رقم 8 لسنة 2014 ولائحته التنفيذية وهي مفتوحة لكل المناقصين ذوي الأهلية، والمصنفين في مجال الطرق، وبحيث لا تقل درجة التصنيف عن الدرجة الرابعة، علما بان المؤهلات المطلوب توفرها لدى المناقص الفائز محددة في وثائق المناقصة.
4. يمكن للمناقصين المهتمين تفحص وثائق المناقصة عبر البوابة الموحدة للمشتريات العامة، كما يمكنهم الحصول على معلومات إضافية من بلدية بني زيد الغربية على العنوان المبين أدناه وذلك من الساعة 8:00 صباحاً إلى الساعة 2:00 مساءً من أيام السبت إلى الخميس.
5. يمكن للمناقصين المهتمين شراء وثائق المناقصة من العنوان المبين أدناه، وبعد دفع رسوم غير مستردة مقدارها 100 دولار.
6. يجب تسليم العطاءات في العنوان المبين أدناه قبل الساعة 12:00 ظهرا من يوم الخميس الموافق 2026/07/02 ويجب أن تكون صلاحية العطاءات سارية لمدة 90 يوماً تقويميا بعد التاريخ النهائي لتسليم العطاءات.
7. يجب أن يرفق مع كل عطاء «كفالة دخول عطاء» بقيمة 3000 دولار سارية المفعول لمدة لا تقل عن 120 يوما من الموعد النهائي لاستلام العطاءات وفقاً للنماذج والشروط الواردة في وثائق المناقصة.
8. سيتم استبعاد العطاء الذي يصل بعد التاريخ والوقت المحددين، وسيتم فتح العطاءات بحضور ممثلي المناقصين الذين يرغبون في ذلك في العنوان المبين أدناه في يوم الخميس الموافق 2026/07/02 الساعة 12:00ظهرا.
9. العنوان المذكور اعلاه هو:
بلدية بني زيد الغربية – الشارع الرئيسي – مبنى البلدية
هاتف رقم: 022860110
Wbzm65@gmail.com
رئيس البلدية: عبد الرحمن عبد الجواد الريماوي